وقول الناظم او اضمارا ، اخرى فحذف الالف لاقامة الوزن وهو قبيح جدا وقوله اضمارا مثلا بدل من اخرى
اى ذات اضمار ومثلا وفى تنزيل كلام الناظم على ما قاله القوم فى هذا المحل قلق وذلك لانهم قالوا ان الالف
قد تكون فى كلمة وحرف الروى فى اخرى وقد يكونان معا فى كلمة واحدة فان كان الاول فاما ان يكون فى الكلمة
التى فيها حرف الروى ضميرا او لا فان لم يكن فيها ضمير فالالف ليست تاسيسا بوجه فلا يلزم اعادتها ،
بل يجوز فى موضعها غيرها من الحرف كقول عنترة ، ولقد خشيت بان اموت ولم تدر ، للحرب دائرة على
ابنى ضمضم ، الشاتمى عرضى ولم اشتمهما ، والناذرين اذا لم القهما دمى ، وقول الاخر ، حننت الى
ريا ونفسك باعدت ، مزارك من ريا وشعبا كما معا ، فما حسن ان ياتى الامر طايعا ، وتجزع ان
داعى الصبابة واسمعا ، واختار ابو العباس جواز التزامها تاسيسا واستدل بما انشد ابن جنى من رواية
ابى زيد ، واطلس يهديه الى الزاد انفه ، اطاف بنا والليل داجى العساكر ، فقلت لعمرو صاحبى
اذ رايته ، ونحن على خوص دقاق عواسر ، اى عوى الذيب سر فاتى بالف عوى مقابلا بها الف العساكر
التى لا تقع الا تاسيسا واما ان كانت الف الروى ضميرا والروى هو الضمير او بوصله كما سبق فلك ان
تجعل الالف تاسيسا الحاقا لها بالكلمة الواحدة فيلزم حينئذ فى القصيدة كلها وهو الكثير فى كلامهم
ولك ان لا تجعلها تاسيسا الحاقا بالكلمتين الظاهرتين فمن الاول قول الاخر ليت شعرى هل يرى
الناس ما ارى ، من الامر او يبدو لهم ما بدا ليا ، بدا لى انى لست مدرك ما مضى ، ولا سابق شيئا
اذا كان جاليا ، ومن الثانى قوله ايه جارتك تلك الموحشة ، فايلة لا تسقيا بجنابيه ، لو كنت
حبلا سقيتها بيه ، فقد استبان ان كون الكلمة الثانية ذات اضمار يقتضى جواز جعل الالف
الواقعة فى اخر الكلمة الاولى تاسيسا لا لزوم كونها تاسيسا وكون الروى والف التاسيس من
كلمة واحدة يقتضى لزوم جعل الالف تاسيسا وكلام الناظم لا ينطبق على ذلك فتامله وانما
امتنع ان تكون الالف تاسيسا اذا لم يكن فى الكلمة الثانية اضمار وجاز الامران مع رجحان كونها
تاسيسا

تاسيسا اذا كان فيها اضمار لان بعد الالف عن اخر القافية قاض بعدم التزامها لولا ما فيها من فصل المد المقصود
عندهم اظهارا للاعتناء فاذا انضم الى البعيد الانفصال قوى المانع وضعف الموجب فلم تجعل تاسيسا حينئذ
اما اذا كان فيها اضمار فشدة احتياج المضمر لما قبله يعارض الانفصال ولو كان المضمر منفصلا لاحتياجه الى ما
يفسره ولهذا جعلوه رابطا فى الصلة والصفة والحال والخبر لطلبه لما قبله فيبقى القصد الى اظهار
ما فيها من فصل الصوت سالما عن المعارض وكان عدم جعلها تاسيسا نظرا الى جهة الانفصال فقليل
لضعفها فان قيل الاضمار اذا كان قبله حرف جر كقوله لا ليا متصلا بالكلمة التى فيها الالف وانما هو متصل
بحرف الجر فهو مع الجر حينئذ ككلمة لا اضمار فيها فلم لا يلحق بها فلا تكون الالف تاسيسا والجواب انه لما كان ،
حرف الجر الموصل للفعل يتنزل منزلة همزة التعدية والتضعيف من حيث انه كان معطيا لما يعطيانه صار كالمتصل بما قبله
ولهذا لم يجيزوا فى زيدا مررت به ان يدخل عليه حرف جر ويكون من باب الاشتغال لما مر من ان حرف الجر فى المعدية
كالهمزة فهو حينئذ كالجزء من الفعل فيؤدى اضمار الفعل ونحوه الى اضمار بعض الكلمة وهذا ظاهر فى باء
النقل المعدية وحمل باقى حروف الجر عليها ليجرى الكل على سنن واحد وحكى الزجاج ان الخليل زعم ان الف التاسيس
اذا كانت فى كلمة والروى فى كلمة مضمرة شاذ وانكر ابو العباس هذه الرواية لكثرة ما ورد عنهم من ذلك قال ص ،
وفتحة قبل الرس بعد الدخيل حركوه ، باشباع ثمن ساند احذى ، اقول يعنى ان الفتحة قبل الف التاسيس تسمى
الرس نحو فتحة واو الرواحل ونون المنازل وحكى ابن جنى ان الجرمى انكر تسمية هذه الحركة ووجه الانكار ان
الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فلا فائدة فى ذكره قال ابن جنى فسمى بذلك من قولهم رسست الشئ ابتداته
على خفاء ، ومنه رس الحمى ورسيسها اول ما تبتدى فترتها واول ما يوجد منها ومنه الرس للبئر القديمة سميت بذلك لتقدمها ولانها
اخفى اثار العمارة فاذا كان معنى الرس انما هو لما خفى وتقدم سميت الفتحة قبل الف التاسيس رسا لانه اجتمع فيها ،
الخفاء والتقدم اما التقدم فلتراخيها عن حرف الروى وبعدها عنه واما الخفاء فلانها بعض حرف خفى وهو الالف واذا
كان الكل خفيا فالبعض اولى بالخفاء من الكل ويدل على خفاء الالف انها لا اعتماد لها على موضع من مخارج الحروف والغالب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)